



القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة مجلس
الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء

ج08/14 (05/09) / 02- ت (0303)

الدورة الثامنة
لمجلس الوزراء العرب المعنيين
بشؤون الكهرباء
(مقر الأمانة العامة: 2009/5/20)

التقرير والقرارات



القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة مجلس
الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء

الدورة الثامنة

لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء

(مقر الأمانة العامة : 2009/5/20)

التقرير والقرارات

أولاً :

- 1- تنفيذاً للقرار رقم 103 الصادر عن الدورة السابعة لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2007/4/25) بشأن تفويض المكتب التنفيذي بتحديد موعد عقد الدورة الثامنة للمجلس، والقرار رقم (156) الصادر عن الاجتماع الثالث والعشرين للمكتب التنفيذي المتعلق بتحديد موعد ومكان عقد الدورة الثامنة للمجلس والاجتماعات التي تسبقها، عقد مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء دورته الثامنة بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم 2009/5/20، بمشاركة الدول العربية الأعضاء وكل من: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين - الهيئة العربية للطاقة الذرية - الاتحاد العربي لمنطجي وناقلي وموزعي الكهرباء- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) - هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - المنتدى العربي لمنظمي قطاع الكهرباء - الأمانة العامة لمشروع الربط الثماني، بجانب أمانة المجلس (مرفق رقم 3: قائمة بأسماء المشاركين).
- 2- افتتح معالي الدكتور/ أحمد قصي كيالي - وزير الكهرباء بالجمهورية العربية السورية - ورئيس الدورة السابقة لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء اجتماع الدورة الثامنة للمجلس بكلمة رحب فيها بالسادة الحضور، ووجه الشكر لمعالي رئيس المكتب التنفيذي وأعضائه على الجهود التي بذلت في متابعة تنفيذ توصيات وقرارات المجلس خلال دورته السابعة، ولأمانة المجلس أيضاً على الجهود المبذولة من أجل ترجمة هذه القرارات على أرض الواقع. وأشار معاليه إلى أن الدورة السابعة للمجلس قد شهدت انعقاد القمة العربية الاقتصادية والتنموية

والاجتماعية بدولة الكويت والتي صدر عنها إعلان الكويت "الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي"؛ وللمساهمة في تحقيق ذلك اتخذت القمة عدداً من القرارات في مجال الطاقة تعتبر برنامج عمل للسنوات القادمة للمجلس، مما يتطلب عملاً دؤوباً وتعاوناً كبيراً بما يعود بالنفع على جميع المواطنين في الوطن العربي. ثم تطرق لمعظم الموضوعات التي يتابعها المجلس والمعروضة على مشروع جدول الأعمال ومدى مساهمة الجمهورية العربية السورية من خلال توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد بإعطاء الأولوية للعمل العربي المشترك في إنجاز الكثير من قرارات المجلس خاصة ما يتعلق منها بمشروعات الربط الكهربائي، والطاقت الجديدة والمتجددة، والتشريعات والنظم ومجال دعم صناعة المعدات الكهربائية، وتتمنى أن يستمر التعاون فيما بين الدول العربية، ورفع وتيرته بما يعود بالنفع على المواطن العربي وتحقيق إعلان الكويت المنشود. وأخيراً تقدم معالي وزير الكهرباء بالجمهورية العربية السورية بتقديم أحرّ التعازي إلى فخامة الرئيس محمد حسني مبارك في مصابه الكبير بفقدان حفيده، سائلاً المولى أن يلهمه الصبر والسلوان وأن يتغمد الفقيد برحمته. (مرفق رقم 4) ثم أعلن معاليه اختتام أعمال الدورة السابعة للمجلس، وطلب من معالي الدكتور/ كريم وحيد حسن - وزير الكهرباء في الجمهورية العراقية استلام رئاسة الدورة الثامنة متمنياً له النجاح والتوفيق.

3- ألقى معالي الدكتور/ كريم وحيد حسن - وزير الكهرباء بالجمهورية العراقية - كلمة بمناسبة توليه رئاسة الدورة الثامنة للمجلس نقل فيها تحيات وتمنيات الحكومة العراقية والشعب العراقي لكل مواطن في الدول العربية، وقدم تعزياته إلى الرئيس محمد حسني مبارك بوفاة حفيده، كما أشار بأن المجلس قد قطع أشواطاً جيدة، وحقق خطوات متقدمة في التنسيق والتكامل فيما بين الدول العربية يفوق ما تم تحقيقه في مجالات أخرى وهذا مدعاة للفخر والاعتزاز. وأوضح بأن قطاع الطاقة في العراق قد عانى منذ التسعينات من نقص شديد في إنتاج الطاقة الكهربائية بسبب الحروب وتدمير البنية التحتية، ووصل ما يستهلكه الفرد العراقي من الطاقة الكهربائي إلى معدل 866 كيلووات في الساعة لكل فرد في السنة عام 2003، ليصل إلى معدل 1100 كيلووات في الساعة لكل فرد في السنة عام 2006، وهي مستويات متدنية إذا ما قورنت بدول لديها إمكانيات العراق المادية والبشرية، ولهذا وضع العراق خطة مركزية عام 2006 لمدة عشر سنوات بالتعاون مع منظمات عالمية لتأهيل محطات الإنتاج العاملة، وشبكات النقل والتوزيع، ومراكز السيطرة، وإنشاء محطات إنتاج

جديدة، وإكمال خطوط الربط الكهربائي مع دول الجوار حيث وضع العراق خطة استثمارية طموحة للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي في قطاع الطاقة. كما أكد معالي الوزير على أهمية التكامل الاقتصادي العربي من خلال الربط الكهربائي العربي، وتفعيل بعض النشاطات من خلال المكتب التنفيذي لإنشاء سوق عربية مشتركة تزامناً مع مشاريع الربط الكهربائي، والتوجه نحو الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية، وطالب الدول العربية بالتوجه بالانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ "بروتوكول كيوتو"، واعتماد بنود الاتفاقية عند إبرام عقود جديدة للحصول على تسهيلات ودعم دولي. وأخيراً تمنى للاجتماع الخروج بقرارات وتوصيات تخدم الهدف من هذا اللقاء (مرفق رقم 5).

4- ألقى سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد بن إبراهيم التويجري - الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية كلمة الأمين العام بالنيابة عنه، وأشار خلالها إلى أهمية متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية خاصة ما يتعلق منها بمشروعات الربط الكهربائي العربي وضرورة الإسراع في تنفيذها، ثم نوّه بأهمية توجه الدول العربية إلى تنويع مصادر الطاقة لديها من خلال تطوير استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة، وكذلك تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفي الختام أشاد بمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة بطلبها استضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ودعا الدول العربية لتقديم الدعم والمساندة اللازمة لتعزيز هذا الطلب (مرفق رقم 6).

5- ألقى معالي الدكتور/ حسن أحمد يونس - وزير الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية ورئيس المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء كلمة في الجلسة الافتتاحية شكر فيها المجلس على الثقة الغالية التي أولاها للمكتب التنفيذي في تنفيذ ومتابعة القرارات الصادرة عنه من أجل النهوض بقطاعات الكهرباء في الدول العربية، ثم استعرض بصورة موجزة ما قام به المكتب التنفيذي من أعمال بين دورتي المجلس السابعة والثامنة والاجتماعات التي تمت على مستوى أعضاء المكتب التنفيذي أو على مستوى الخبراء وفرق العمل، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى من ندوات وورش عمل. وفي الختام وجه الشكر للأمانة العامة والمنظمات والهيئات على دعمها المستمر لأعمال المجلس ومكتبه التنفيذي (مرفق رقم 7).

ثانياً: استعراض الاجتماع مشروع جدول الأعمال وتم إقراره على النحو التالي:

- البند الأول : تقرير رئيس المكتب التنفيذي فيما بين دورتي المجلس السابعة والثامنة.
- البند الثاني : القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.
- البند الثالث : الربط الكهربائي العربي:
- أ - الدراسة الشاملة للربط الكهربائي العربي.
- ب - مستجدات مشاريع الربط الكهربائي.
- ج - إنشاء اتحاد تنسيق تشغيل شبكات الربط الكهربائي العربي.
- البند الرابع : الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة.
- البند الخامس : الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- البند السادس : دعم صناعة المعدات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية:
- أ - إقامة المعارض المتخصصة.
- ب - توحيد المواصفات والمقاييس المتعلقة بقطاع الكهرباء .
- ج - توحيد المصطلحات المتعلقة بقطاع الكهرباء (المرحلة الثانية).
- البند السابع : الندوات العلمية للمجلس:
- أ - ورشة عمل حول إدارة الطلب على الأحمال.
- ب - محاضرة لعام 2009 على هامش الدورة الثامنة للمجلس.
- ج - ورشة عمل حول " آلية التنمية النظيفة CDM في قطاع الكهرباء".
- د - ندوة / ورشة عمل حول كفاءة الطاقة .
- البند الثامن : دراسة الاعتبارات البيئية في قطاع الكهرباء.
- البند التاسع : التعاون مع الدول والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية:
- أ - التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة.
- ب - التعاون مع المجالس الوزارية الإفريقية.
- ج - التعاون مع الاتحاد الأوروبي.
- البند العاشر : مقترح أمانة المجلس بتعديل النظام الأساسي.
- البند الحادي عشر : تشكيل المكتب التنفيذي.
- البند الثاني عشر : الحساب الخاص بالمجلس.
- البند الثالث عشر : المنتدى العربي لمنظمي قطاع الكهرباء.
- البند الرابع عشر : موعد ومكان عقد الدورة التاسعة للمجلس.

(ق 104 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند الأول: تقرير رئيس المكتب التنفيذي فيما بين دورتي المجلس

السابعة والثامنة.

اطلع المجلس على:

- التقرير الذي قدمه معالي وزير الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية رئيس المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء حول أنشطة وأعمال المجلس بين دورتيه السابعة والثامنة،

وبعد المناقشة،

يقرر

الإحاطة علماً بتقرير رئيس المكتب التنفيذي فيما بين دورتي المجلس السابعة والثامنة (مرفق رقم 2)، وتوجيه الشكر إلى رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي على الجهد المبذول في متابعة قرارات المجلس.

(ق 105 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند الثاني : القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

اطلع المجلس على:

- مذكرة أمانة المجلس المتعلقة بالموضوع،
- مجموعة الوثائق الصادرة عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: 19-20/1/2009) وهي: إعلان الكويت - برنامج العمل - البيان والقرارات، وبيان قمة الكويت.
- تقرير وفد المنظمات العربية المتخصصة إلى قطاع غزة، والتي شملت الأضرار والخسائر التي تعرض لها القطاع (الجزء الخاص بقطاع الكهرباء).

وبعد المداولة،

يقرر

أولاً : الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالكهرباء:

1. اعتماد الخطة التي اقترحتها أمانة المجلس، والموافقة على مقترحها بمتابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بحيث يتم تناول كل موضوع في البند الخاص به في جدول أعمال المجلس.
2. دعوة الوزارات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية لموافاة أمانة المجلس بتقرير حول الإجراءات التي تتخذها في إطار متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، تمهيداً لتضمينها في تقارير المتابعة الدورية التي تعرض على القمم العربية.
3. تكليف أمانة المجلس بمخاطبة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) بشأن إمكانية موافاة أمانة المجلس بالمستجدات المتوفرة لديها حول شبكات الغاز الطبيعي في الدول العربية.
4. عقد ندوة حول "الاستثمار في قطاع الكهرباء في الدول العربية: الفرص والتحديات"، خلال عام 2010، وتكليف أمانة المجلس بالترتيب لذلك مع الجهات ذات العلاقة.

(ق 106 - د 8 م ك - 2009/5/20)

ثانياً : دعم قطاع الكهرباء في قطاع غزة:

1. الإحاطة علماً بجهود الدول العربية في دعم قطاع الكهرباء في قطاع غزة.
2. الطلب من الجانب الفلسطيني تحديد نوع الدعم المطلوب لتقديمه لقطاع الكهرباء في غزة، ودعوة الجهات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية لتقديم الدعم الفني والعيني لإعادة بناء شبكة توزيع الكهرباء في قطاع غزة، وإعادة إعمار محطة توليد غزة الحرارية ودعم قدرتها الإنتاجية.

(ق 107 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند الثالث : الربط الكهربائي العربي:

اطلع المجلس على:

- مذكرة أمانة المجلس المتعلقة بالموضوع، والوضع الحالي لسداد الدول العربية لمساهماتها في "دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء"،
- القرار رقم (4) الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: يناير 2009) والمتعلق بمشروعات الربط الكهربائي،
- ملحق الدراسة التي أعدها البنك الدولي حول: تقييم إمكانات التكامل في مجال الطاقة في دول المشرق العربي،
- آخر المستجدات في مشاريع الربط الكهربائي العربي (مرفق رقم 1)،
- تقرير وتوصيات فريق العمل المكلف بوضع تصور واضح لإنشاء اتحاد تنسيق تشغيل شبكات الربط الكهربائي العربي (مقر الأمانة العامة: 2008/10/13)،
- محضر اجتماع لجنة تنسيق تشغيل شبكات الربط الكهربائي العربي (دمشق: 2009/4/9-8)،

وأحيط علماً بتأكيد كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ودولة قطر على الالتزام بسداد مساهماتها في "دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء"،

وبعد المداولة،

يقرر

أ - الدراسة الشاملة للربط الكهربائي:

- 1- التأكيد على ضرورة الإسراع بالبداية في "دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء" مع التزام الدول العربية بتسريع سداد مساهماتها في الدراسة.
- 2- أن يعتمد المجلس لتمويل دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء المسارات التالية بالتوازي:

- 1-2 الطلب من الدول العربية التي لم تسدد الدفعة الأولى لمساهماتها في الدراسة استعجال التسديد، وتحديد نهاية شهر أغسطس/آب 2009 كموعداً أقصى لاستلام المساهمة في حساب المجلس.
- 2-2 الطلب من الدول العربية استكمال سداد الدفعات المتبقية من مساهماتها حسب البرنامج الزمني المقترح لتنفيذ الدراسة.
- 3-2 إمكانية تجزئة الدراسة بما يتناسب والتمويل المتاح، وتكليف أمانة المجلس ورئيس الفريق بتعديل الشروط المرجعية وفقاً لذلك.
- 4-2 البدء في الاتصال بالمكاتب الاستشارية من خلال اللجنة التوجيهية التي أقر تشكيلها المكتب التنفيذي في اجتماعه الثالث والعشرين (2008/2/7) بموجب قراره رقم (151).
- 5-2 الطلب من معالي رئيس المكتب التنفيذي الاتصال بمعالي رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي لبحث إمكانية مساهمة الصندوق في تمويل الدراسة.

(ق 108 - د 8 م ك - 2009/5/20)

ب - مستجدات مشاريع الربط الكهربائي العربي:

1. الإحاطة علماً بالمستجدات الجارية في مشروعات الربط الكهربائي العربي (مرفق رقم 1).
2. التأكيد على ضرورة قيام أمانات الربط الكهربائي (الثماني - المغربي - الخليجي) والدول الأعضاء لموافاة أمانة المجلس بالمستجدات أولاً بأول، مع بيان العوائق والعقبات التي تعترض استكمال هذه المشروعات بالصورة المرجوة على المستويين الثنائي والجماعي.
3. التأكيد على ضرورة قيام الدول العربية بالإسراع في استكمال وتقوية شبكاتها الداخلية لتتمكن من استيعاب القدرات الكهربائية المنقولة على شبكات الربط الكهربائي العربية والإقليمية.

(ق 109 - د 8 م ك - 2009/5/20)

ج - إنشاء اتحاد تنسيق تشغيل شبكات الربط الكهربائي:

1. تأجيل إنشاء اتحاد تنسيق تشغيل شبكات الربط الكهربائي العربي إلى حين تهيئة الظروف المناسبة لذلك .
2. التأكيد على أهمية إعادة هيكلة لجنة تنسيق تشغيل شبكات الربط الكهربائي العربي وتطوير عملها.
3. الطلب من الاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء موافاة أمانة المجلس بقرار مجلس إدارته حول هذا الموضوع.

(ق 110 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند الرابع : الطاقات الجديدة والمتجددة

اطلع المجلس على:

- مذكرة أمانة المجلس المتعلقة بالموضوع،
- تقرير وتوصيات ورشة عمل حول السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى تعزيز استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة (مقر الأمانة العامة: 29-2008/4/30)،
- مسودة المرحلة الأولى من الاستراتيجية العربية لاستخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة، والملاحظات الواردة بشأنها،
- تقرير وتوصيات الاجتماع الأول لفريق عمل الاستراتيجية العربية لاستخدامات الطاقة الجديدة (مقر الأمانة العامة: 14-2009/4/16)،
- الشكل النهائي لاستمارة طلب بيانات شاملة تمهيداً لإعداد دليل حول إمكانيات الدول العربية في مجال الطاقة المتجددة،
- الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء،

وبعد المداولة،

يقرر

أولاً : الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة

تشكيل فريق عمل من الخبراء المختصين من الدول العربية وكل من: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة (RCREEE)، بالإضافة إلى أمانة المجلس تكون مهمته:

1. تطوير مشروع الاستراتيجية العربية لتنمية استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة ضمن المنهجية التي أوصى بها فريق العمل وإعادة صياغتها، أخذاً في الاعتبار ما تم إعداده من استراتيجيات عربية في مجال مصادر الطاقة الأخرى، وذلك تمهيداً لعرضه على المكتب التنفيذي.
2. استكمال الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء، بعد الانتهاء من حصر البيانات المتعلقة بتحسين كفاءة الطاقة (الجزء الثاني من الاستمارة التي أعدتها أمانة المجلس وتم تعميمها على الدول العربية).

3. يعقد فريق العمل اجتماعات دورية حتى الانتهاء من المهام الموكلة إليه، مع الأخذ في الاعتبار مساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة في إنتاج الكهرباء المنقولة عبر خطوط الربط الكهربائي العربي.
4. الطلب من الدول العربية موافاة أمانة المجلس باسم خبيرها المختص العضو في فريق العمل المشار إليه أعلاه وذلك في موعد أقصاه نهاية شهر يوليو 2009 .
5. تكليف أمانة المجلس بالدعوة لعقد الاجتماع الأول لفريق العمل خلال شهر أكتوبر 2009.

(ق 111 - د 8 م ك - 2009/5/20)

ثانياً : إعداد دليل حول إمكانات الدول العربية في مجال الطاقة المتجددة:

1. دعوة الدول العربية إلى استكمال استيفاء البيانات المطلوبة في استمارة طلب البيانات التي تم تعميمها على الدول العربية، وموافاة أمانة المجلس بها في موعد أقصاه نهاية شهر يونيو 2009.
2. تكليف أمانة المجلس باستكمال الإجراءات اللازمة لإعداد مسودة الدليل خلال ستة أشهر من استلامها استمارات طلب البيانات، تمهيداً لتعميمها على الدول العربية بهدف استلام ملاحظاتها على المسودة.
3. عرض المسودة على المكتب التنفيذي حال الانتهاء منها تمهيداً لإصدار الدليل بشكله النهائي.

(ق 112 - د 8 م ك - 2009/5/20)

ثالثاً : الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا):

1. تعزيز طلب دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وتقديم الدعم العربي المطلوب خلال المؤتمر الثاني للدول الأطراف في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والذي سيعقد في جمهورية مصر العربية أواخر شهر يونيو/حزيران 2009، والذي سيتم خلاله التصويت على استضافة المقر.
2. الطلب من المملكة المغربية (بصفتها عضواً في لجنة اختيار المقر) مساندة دولة الإمارات في طلبها.
3. دعوة الدول العربية التي لم تنضم بعد للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) الإسراع في الانضمام إليها.

(ق 113 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند الخامس: الاستخدامات السلمية للطاقة النووية:

اطلع المجلس على:

- مذكرة أمانة المجلس المتعلقة بالموضوع،
- تقرير وتوصيات الندوة العلمية حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: نظرة خاصة على قطاع الكهرباء (يناير 2008)،
- تقرير وتوصيات المدرسة العربية (دورة تدريبية) حول المفاعلات النووية (القاهرة: 2-24/4/2008)،
- تقرير وتوصيات الندوة العلمية حول مفاعلات البحوث (مقر الأمانة العامة: 12-13/10/2008)،
- تقرير وتوصيات المدرسة العربية (الدورة التدريبية الثانية) للمفاعلات البحثية وتطبيقاتها (3/22-4/7/2009)،
- الاستراتيجية العربية للطاقة للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى عام 2020 وقرارات قمة الدوحة 2009 في هذا الشأن،

كما أحيط الاجتماع علماً بآخر المستجدات المتعلقة باعتماد الخيار النووي في توليد الكهرباء بجمهورية مصر العربية،

وبعد المداولة،

يقرر

1. تكليف أمانة المجلس باستمرار التعاون مع الهيئة العربية للطاقة الذرية في مجال تنمية الموارد البشرية العربية، والتنسيق في ذلك من خلال عقد اجتماعات أو دورات تدريبية متخصصة يمكن أن تشمل:
 - تخطيط الطاقة ودراسات الجدوى.
 - الأطر الرقابية والتشريعية.
 - استكمال القوانين الوطنية النووية.
 - تدارس الرؤى العربية حول سبل تنفيذ وإنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء.

2. دعوة الوزارات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية التي أعلنت عن قرارها بالشروع في بناء محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة النووية إلى الأخذ بعين الاعتبار الخطوات المنصوص عليها في الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية حتى عام 2020.

3. تنظيم مؤتمر عربي حول آفاق توليد الكهرباء بالطاقة النووية في المنطقة العربية خلال عام 2010، والتنسيق في ذلك بين أمانة مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء والهيئة العربية للطاقة الذرية.

(ق 114 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند السادس : دعم صناعة المعدات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع

الكهرباء في الدول العربية

اطلع المجلس على:

- مذكرة أمانة المجلس المتعلقة بالموضوع،
- تقرير وتوصيات الاجتماعين الأول والثاني للجنة التحضيرية للمعرض السادس والمؤتمر المصاحب له (مقر الأمانة العامة: 28-29/1/2008)، (الكويت: 1-3/12/2008)،
- تقرير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين حول توحيد المواصفات القياسية العربية المتعلقة بمعدات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء، ورسالتها المتعلقة بإعداد دليل بالمنتجات الصناعية العربية في قطاع الكهرباء،
- رسالة الاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء متضمنة ملخصاً عن تقدم سير العمل في مشروع توحيد المصطلحات الخاصة بقطاع الكهرباء/المرحلة الثانية،
- محضر الاجتماع الرابع للجنة التوجيهية للاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء لتوحيد المصطلحات المتعلقة بقطاع الكهرباء (عمان: 1-2/3/2009)،

وبعد المداولة،

يقرر

أولاً: إقامة المعارض المتخصصة:

1. الإحاطة علماً بموعد إقامة المعرض السادس لصناعة المعدات والتجهيزات المتعلقة بقطاع الكهرباء في الدول العربية خلال الفترة 15 - 17 نوفمبر 2009 بدولة الكويت.
2. دعوة الوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء في الدول العربية لحث الشركات والمؤسسات العاملة في صناعة معدات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء بدولهم للمشاركة الفعالة في المعرض السادس والمؤتمر المصاحب له والمقرر إقامته في دولة الكويت .
3. التأكيد على أهمية دور الاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في حث الشركات المصنعة على المشاركة الفاعلة في المعرض السادس.

4. الترحيب بمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة المعرض السابع لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الدول العربية المزمع عقده خلال عام 2011، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن موضوع المؤتمر المصاحب للمعرض.
5. دعوة الوزارات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية إلى تقديم الدعم اللازم للشركات الاستشارية العربية العاملة في قطاع الكهرباء وذلك لأهمية دورها في تعزيز الصناعات العربية.

(ق 115 - د 8 م ك - 2009/5/20)

ثانياً: توحيد المواصفات والمقاييس المتعلقة بقطاع الكهرباء

- 1- تكليف أمانة المجلس بتقديم الدعم المالي المخصص لتوحيد المواصفات في موازنتها لعام 2009 للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لاستكمال إعداد المواصفات المتعلقة بمعدات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية.
- 2- الإحاطة علماً بالموعد القادم لاجتماع اللجنة الاستشارية العليا للتقييس (نوفمبر 2009) والذي سيتم خلاله اعتماد مشاريع المواصفات القياسية الوطنية باللغة العربية، والخاصة بمعدات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء، والطلب من المنظمة تقديم تقرير حول المواصفات بعد اعتمادها كمواصفات قياسية عربية موحدة إلى الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي.
- 3- الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين عقد لقاءات مع الشركات العربية المشاركة في المعرض السادس لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الدول العربية لتدبير التمويل اللازم لإعداد دليل المنتجات الصناعية العربية في قطاع الكهرباء من خلال الإعلانات.
- 4- الطلب من الوزارات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية حث الشركات المصنعة للمعدات الكهربائية على النظر في إمكانية المساهمة في تمويل إعداد الدليل.

(ق 116 - د 8 م ك - 2009/5/20)

ثالثاً: توحيد المصطلحات العربية الخاصة بقطاع الكهرباء:

- 1- الإحاطة علماً باستلام الاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء مبلغ تسعين ألف دولار من موازنة الأمانة العامة، وفقاً لقرار المجلس رقم (96) في دورته السابعة وخاصة الفقرة (1) التي تنص على "دعوة الأمانة العامة للنظر في تدبير التمويل اللازم لاستكمال توحيد المصطلحات المستخدمة في قطاع الكهرباء ومقداره (مائتي ألف دولار) وذلك من موازنة الأعوام القادمة".
 - 2- تكليف أمانة المجلس بمخاطبة الأمانة العامة للاتحاد لعرض الموضوع على مجلس إدارته المزمع عقده في يونيو/ حزيران 2009، للنظر في إمكانية استكمال تمويل المرحلة الثانية من قاموس المصطلحات من خلال موازنة الاتحاد أو من خلال المساهمة الطوعية للشركات الأعضاء العاملة في الاتحاد.
- (ق 117 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند السابع: الندوات العلمية للمجلس:

اطلع المجلس على:

- مذكرة أمانة المجلس المتعلقة بالموضوع،
- تقرير وتوصيات ورشة العمل حول إدارة الطلب على الأحمال - DSM - ورفع كفاءة استخدامات الطاقة (طرابلس: 9-11/2/2009)،

واستمع إلى الشرح الذي قدمته أمانة المجلس حول التنسيق القائم حالياً بين أمانة المجلس والاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء من جهة، ومشروع تكامل سوق الطاقة الأوروبية ومتوسطي MED-EMIP،

وأحيط الاجتماع علماً برغبة (الإسكوا) في المساهمة في التنظيم والإعداد، وتقديم أوراق عمل في ورش العمل المقترحة للمرحلة القادمة،

وبعد المناقشة،

يقرر

1. الاستفادة من توصيات ورشة العمل حول "إدارة الطلب على الأحمال ورفع كفاءة استخدام الطاقة" (طرابلس: 9-11/2/2009).

2. عقد ورشتي العمل التاليتين :

أ - ورشة عمل حول "آلية التنمية النظيفة (CDM) في قطاع الكهرباء" وذلك في الجمهورية العربية السورية خلال شهر أغسطس 2009، يتم تنظيمها من قبل الجهات الرسمية المعنية بالجمهورية العربية السورية بالتعاون مع أمانة المجلس، والاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء، ومشروع تكامل سوق الطاقة الأوروبية ومتوسطي.

ب- ورشة عمل حول "تحسين كفاءة الطاقة"، وذلك في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال عام 2010، يتم تنظيمها بالتنسيق بين أمانة المجلس، والاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء، والجهات الإقليمية والدولية الأخرى ذات العلاقة.

3. تكليف أمانة المجلس ببحث إمكانية إعداد دراسة حول "الإمكانات العربية المتاحة لإنشاء صناعة عربية لأنظمة ومعدات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح" تمهيداً لعقد ندوة حول الموضوع.

4. تكليف أمانة المجلس باستكمال دراسة "تطور الطلب على الكهرباء وإستراتيجية التوسع الأمثل لنظام التوليد في الدول العربية"، التي يعدها الخبير المختص والمزمع عرض ملخصها على هامش الدورة الثامنة للمجلس، وذلك تمهيداً لتعميمها على الدول العربية لإبداء ملاحظاتها على مسودة الدراسة.

(ق 118 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند الثامن: دراسة الاعتبارات البيئية في قطاع الكهرباء

اطلع المجلس على:

- مذكرة أمانة المجلس المتعلقة بالموضوع،
- تقرير وتوصيات ندوة التأثيرات البيئية لإنتاج الطاقة الكهربائية وحلقة النقاش التي أعقبتها،
- التقرير الموجز الخاص بإنجاز المرحلة الأولى من دراسة الاعتبارات البيئية،

وأحيط علماً بتصور أمانة المجلس بشأن تنفيذ المرحلة الثانية من الدراسة،

وبعد المداولة،

يقرر

1. تشكيل فريق عمل يضم خبير من كل دولة عربية شاركت في استيفاء الاستبيان الخاص بها لإجراء تقييم شامل للمرحلة الأولى بما في ذلك استكمال البيانات المطلوبة وتحليلها، ويقدم فريق العمل توصياته بخصوص أسلوب استكمال المرحلة الثانية من دراسة الاعتبارات البيئية في قطاع الكهرباء.
2. دعوة الدول العربية إلى تسمية الخبير المشارك في فريق العمل المشار إليه .
3. يعقد فريق العمل اجتماعه الأول في الربع الأخير من عام 2009، وذلك لتحديد خطة عمله للمرحلة القادمة.

(ق 119 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند التاسع: التعاون مع الدول والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية:

اطلع المجلس على:

- مذكرة أمانة المجلس المتعلقة بالموضوع،
- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الأول للتعاون العربي الصيني في مجال الطاقة،
- تقارير وتوصيات المؤتمرات والندوات وورش العمل التي شاركت فيها أمانة المجلس،

وبعد المداولة،

يقرر

- 1- التأكيد على تحقيق مصالح الدول العربية، والاهتمام بأولوياتها في المشروعات أو البرامج المشتركة التي تنفذ في إطار التعاون مع الدول والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية.
- 2- أهمية مواصلة الجهود في تفعيل علاقات التعاون مع الدول والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية من خلال البرامج والأنشطة المشتركة.
- 3- أ- **التعاون العربي الصيني:**

الإحاطة علماً بالبيان الختامي الصادر عن المؤتمر الأول للتعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، والترحيب باستضافة جمهورية السودان الدورة الثانية من المؤتمر بمدينة الخرطوم عام 2010؛ والتأكيد على أهمية التنسيق بين الجهات المعنية بجمهورية الصين الشعبية وجمهورية السودان ومؤسسات العمل العربي المشترك المعنية بالطاقة، لتحديد موعد المؤتمر الثاني للتعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، وعقد اجتماع تنسيقي قبل موعد المؤتمر بوقت كاف لوضع الترتيبات اللازمة له، والتركيز على التعاون في مجالات الطاقة البديلة.

ب- التعاون مع المجالس الوزارية الإفريقية:

التنسيق بين أمانة المجلس ومفوضية الاتحاد الأفريقي بهدف وضع برامج مشتركة تخدم التعاون العربي الأفريقي في مجال الطاقة الكهربائية، خاصة ما يتعلق باستخدام الطاقة الكهرومائية.

ج- التعاون مع الاتحاد الأوروبي:

الاستمرار في التعاون من خلال الأنشطة المشتركة مع أهمية التركيز على
موضوعات تعزيز مشروعات الربط الكهربائي وإقامة أسواق للطاقة، وتحسين
كفاءة الطاقة، وتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

(ق 120 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند العاشر: مقترح أمانة المجلس بتعديل النظام الأساسي:

اطلع المجلس على:

- مذكرة أمانة المجلس المتعلقة بالموضوع،

وأحيط علماً برؤية أمانة المجلس بشأن الهدف من تعديل النظام الأساسي للمجلس ليتناسب مع التوسع المتوقع في عمل المجلس مستقبلاً، بحيث يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تنويع وتكامل مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية وتحسين كفاءة إنتاجها واستخدامها،

وبعد المداولة،

يقرر

إعداد دراسة حول تعديل النظام الأساسي للمجلس، وخاصة فيما يتعلق بدورية انعقاد المجلس لتصبح سنوية، وتوسيع لجنة خبراء الكهرباء لتشمل أعضاء من جميع الدول العربية، وتشكيل لجنة جديدة من الخبراء المختصين بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ووضع معايير لقبول المراقبين، والبحث في سبل تمويل أنشطة المجلس، وأي موضوعات أخرى يراها المجلس، وذلك وفق ما يلي:

- 1- تكليف أمانة المجلس بإعداد مشروع معدل للنظام الأساسي للمجلس.
- 2- تشكيل فريق عمل من خبراء الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي بالإضافة لمن يرغب من الدول العربية الأخرى إلى جانب أمانة المجلس.
- 3- يعقد فريق العمل اجتماعاً خلال الأسبوع الأخير من يوليو/ تموز 2009، وذلك لإعداد الدراسة المطلوبة حول تعديل النظام الأساسي، على أن يكون الخبير العضو في الفريق المشارك في الاجتماع على دراية كافية بطبيعة عمل ونظام المجلس.
- 4- تكليف أمانة المجلس بتعميم الدراسة على الدول العربية لإبداء الملاحظات عليه، وتحدد مدة شهرين لاستلام الملاحظات.
- 5- يعقد المجلس دورة استثنائية يوم الخميس الموافق 14 يناير/ كانون الثاني 2010، وذلك للنظر في :

أ- الدراسة المعدة حول تعديل النظام الأساسي للمجلس.

ب- الملف المقترح عرضه على القمة العربية.

- 6- تكليف أمانة المجلس بعرض النظام الأساسي المعدل بعد الموافقة عليه من المجلس على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيداً لعرضه على اللجنة الدائمة للشؤون القانونية وإقراره من مجلس جامعة الدول العربية بصيغته النهائية.

(ق 121 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند الحادي عشر: تشكيل المكتب التنفيذي:

اطلع المجلس على:

- مذكرة أمانة المجلس المتعلقة بالموضوع،
- المعايير المحددة لتشكيل المكاتب التنفيذية للمجلس الوزارية المتخصصة والتي أقرها مجلس الجامعة في دورته (126) بمقتضى القرار رقم (6698) بتاريخ 2006/9/6،
- طلبات الانضمام للمكتب التنفيذي التي وردت إلى أمانة المجلس من كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية،

وبعد مداولة،

يقرر

تشكيل المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء على النحو التالي:
دول تروिका القمة العربية:

الجمهورية العربية السورية
دولة قطر

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

دول الترتيب الهجائي:

الجمهورية التونسية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جمهورية جيبوتي

الدولتان اللتان اختارهما المجلس:

المملكة العربية السعودية
جمهورية مصر العربية

(ق 122 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند الثاني عشر: الحساب الخاص بالمجلس:

اطلع المجلس على:

- تقرير الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية حول الحساب الخاص للمجلس،

وبعد المداولة،

يقرر

أولاً: الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام المساعد حول الحساب الخاص لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء.

ثانياً: توجيه الشكر للدول العربية والهيئات والمنظمات التي ساهمت في دعم الحساب الخاص بأنشطة المجلس.

ثالثاً: دعوة الدول العربية التي لم تسدد مساهماتها الطوعية السنوية البالغة 5000 دولار لعام 2009 إلى سرعة سدادها، وموافاة أمانة المجلس بإشعار السداد.

رابعاً: اعتماد ميزانية الصرف من حساب المجلس لعام 2009 على النحو التالي:

نفقات بنكية.	300
مطبوعات وأدوات كتابية ومكتبية.	1500
حفلات وضيافة.	1200
خبراء وعقود مؤقتة.	12000
المشاركة في الندوات والمؤتمرات.	1500
تعويض ساعات العمل الإضافية - مكافآت.	2000
نفقات متنوعة	1000
التعاون مع الهيئات العربية والدولية.	10000
بريد وبرق وهاتف	500
الإجمالي	30000

(ق 123 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند الثالث عشر: المنتدى العربي لمنظمي قطاع الكهرباء في الدول العربية:

اطلع المجلس على:

- تقرير حول طبيعة عمل المنتدى العربي لمنظمي قطاع الكهرباء وأهدافه،

وبعد المداولة،

يقرر

1- الإحاطة علماً بالتقرير الذي عرضه المنتدى العربي لمنظمي قطاع الكهرباء حول طبيعة عمله، ودعوة المنتدى لحضور اجتماعات المجلس ومكتبه التنفيذي بصفة مراقب، والطلب إليه موافاة أمانة المجلس بما يتوفر لديه من معلومات أو تقارير يرى عرضها على المجلس ومكتبه التنفيذي.

2- الطلب من الوزارات المعنية بشؤون الكهرباء تلبية دعوة المنتدى لحضور اجتماعاته بصفة دورية.

(ق 124 - د 8 م ك - 2009/5/20)

البند الرابع عشر: موعد ومكان عقد الدورة التاسعة للمجلس

اطلع المجلس على:

- مذكرة أمانة المجلس المتعلقة بالموضوع،
- المادة الخامسة من النظام الأساسي لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء المتعلقة بدورية الاتعداد،

وبعد المداولة،

يقرر

عقد الدورة التاسعة لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي الأربعاء والخميس 11 و12/5/2011 الموافق 8 و9 جمادي الآخر 1432 هـ، ويسبقها اجتماع المكتب التنفيذي يوم الثلاثاء 10/5/2011، الموافق 7 جمادي الآخر 1432 هـ، واجتماع خبراء الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي يومي الأحد والاثنين 8 و9/5/2011، الموافق 5 و6 جمادي الآخر 1432 هـ.

(ق 125 - د 8 م ك - 2009/5/20)

ختام أعمال الدورة:

- في ختام أعمال المجلس وجّه رئيس وأعضاء مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء برقية التعزية المرفقة إلى فخامة الرئيس محمد حسني مبارك في وفاة المغفور له بإذن الله حفيد فخامته.
- عقد المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بالتشكيل الجديد جلسة إجرائية بعد انتهاء أعمال المجلس، تم فيها انتخاب جمهورية مصر العربية رئيساً للمكتب، ودولة قطر نائباً للرئيس.
- اتفق أعضاء المكتب التنفيذي على أن يعقد المكتب اجتماعه القادم يوم الأربعاء الموافق 13 يناير 2010. كما اتفقوا على أن يتم دعوة معالي رئيس المجلس لحضور أعمال المكتب التنفيذي.
- أقيمت على هامش المجلس محاضرة علمية حول " تطور الطلب على الكهرباء واستراتيجية التوسع الأمثل لأنظمة التوليد في الدول العربية ".



الأمانة العامة
إدارة الطاقة

أمانة مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء

أحدث المستجدات في مشروعات الربط الكهربائي العربي

مايو/ آيار 2009

ب - مستجدات مشاريع الربط الكهربائي.

وفقاً للمعلومات الواردة إلى أمانة المجلس، فإن أحدث المستجدات في مشروعات الربط الكهربائي العربي كالتالي:

أولاً: مشروع الربط الكهربائي الثماني:

يهدف هذا المشروع إلى ربط الشبكات الكهربائية لكل من (الأردن، سوريا، العراق، لبنان، مصر، ليبيا، فلسطين، تركيا) على جهد 500/400 ك.ف

(1) تقدم سير العمل في انجاز المشروع:

خط الربط	الموعد المتوقع لتشغيل المشروع
الربط الكهربائي السوري - اللبناني	تم البدء بتزويد لبنان بالكهرباء - دون ربط متزامن - بتاريخ 2009/4/27.
الربط الكهربائي السوري - العراقي	عام 2010 بعد استكمال الدراسات التشغيلية اللازمة
الربط الكهربائي السوري - التركي	بعد موافقة مجموعة الـ UCTE على انضمام تركيا إلى شبكتها الكهربائية.
الربط الكهربائي العراقي - التركي	
الربط الكهربائي المصري - الليبي	عام 2012

- أكد أصحاب المعالي الوزراء على ضرورة قيام الجانب التركي بتزويد الأمانة العامة للمشروع بأية تطورات بخصوص ربط الشبكة الكهربائية التركية مع شبكة الـ UCTE، وتقديم برنامج زمني مفصل لتطبيق الإجراءات اللازمة لإتمام عملية الربط مع المجموعة.

(2) الدراسة التشغيلية الخاصة بربط لبنان مع منظومة الدول المترابطة:

- تم الانتهاء من إعداد الدراسات التشغيلية الخاصة بربط لبنان مع منظومة الدول المترابطة والتي تم إجراؤها في طرابلس / ليبيا خلال الفترة (6/22) - (2008/7/11)، حيث بينت نتائج هذه الدراسات إمكانية تزويد لبنان بـ 260 م.و عبر خط 400 ك.ف، بالإضافة إلى إمكانية تزويده بـ 100 م.و عبر خطوط 220 ك.ف و 66 ك.ف القائمة حالياً مع الجانب السوري.

- تم التأكيد على أهمية مراجعة هذه الدراسات بشكل دوري مع ضرورة وضع الخطط الدفاعية اللازمة لمواجهة الحالات الحرجة على خطوط الربط.

مداخلة:

بتاريخ 2009/2/21 تم توقيع عقد تزويد مصر للبنان بالطاقة الكهربائية حيث يتم بموجبه تطبيق معادلات تبادل الطاقة الكهربائية التي تعتمد على السعر العالمي للبترول وبنفس الطريق التي تستخدم مع الدول المترابطة، ويتضمن إمكانية تمرير 450 ميجاوات من مصر للأردن وسوريا ولبنان خارج أوقات الذروة بحيث تستفيد كل من الدول الثلاث بـ 150 ميجاوات وفي حالة عدم حاجة الأردن أو سوريا أو كلاهما لحصتهما من هذه القدرة يتم تمريرها إلى لبنان.

(3) متابعة أعمال لجنة التشغيل العامة:

- تم عقد ورشة عمل في القاهرة بتاريخ 2009/1/22-21 بهدف تفعيل دور مركز المراقبة والتنسيق ومقره الشركة القابضة لكهرباء مصر.
- أوصى أصحاب المعالي الوزراء في الدول الأعضاء بالمشروع بضرورة عقد اجتماع بين المعنيين في كل من (العراق - سوريا - تركيا) لتحديد جدول زمني مفصل (قدر الإمكان) لاستكمال كافة المتطلبات الخاصة بتشغيل مشروع الربط الكهربائي العراقي السوري ، السوري - التركي ، والعراقي - التركي ورفع تقرير بذلك للاجتماع الوزاري القادم.
- تم عقد اجتماع للجنة التشغيل العامة خلال الفترة 2009/2/24-23 في دمشق وقد تضمنت أجندة الاجتماع ما يلي:
 - الاتفاق على إحالة موضوع دراسة ظاهرة تذبذب الطاقة على خطوط الربط الكهربائي وبحث الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة إلى مجموعة عمل يتم تشكيلها من الدول المعنية لبحثها وتحديد حجم المشكلة لمعرفة مدى الحاجة إلى تعيين مستشار متخصص لدراسة هذه الظاهرة.
 - تكليف لجنة التشغيل العامة بمراجعة التعليمات التشغيلية للدول المترابطة، والخروج بتوصيات موحدة بهذا الخصوص.

- التأكيد على أهمية استمرار الزيارات التبادلية بين مشغلي مراكز المراقبة والتحكم في الدول المترابطة.

(4) متابعة أعمال لجنة الألياف الضوئية:

- تعمل لجنة الألياف الضوئية على إعداد تقرير موحد يلخص الوضع القانوني والتشريعي لاستغلال الألياف الضوئية على خطوط الربط لدول المشروع.

(5) مراجعة رسوم عبور الطاقة الكهربائية:

- تم عقد اجتماع للجنة رسوم العبور في ليبيا خلال الفترة 14-15/3/2009 حيث تم اعتماد النسخة النهائية من الشروط المرجعية الخاصة بتعيين مستشار لدراسة رسوم عبور الطاقة بين دول الربط الكهربائي الثماني.

(6) متابعة أعمال لجنة التخطيط العامة:

- عقد اجتماع للجنة التخطيط العامة لمشروع الربط الكهربائي الثماني في القاهرة خلال الفترة 28-29/1/2009 وتم خلاله الاتفاق على عقد ورشة عمل خاصة بالتكنولوجيات الحديثة المستخدمة في الأنظمة الكهربائية في دول الربط في تركيا في ابريل / نيسان - 2009.
- تم التنسيق مع الجانب التركي لعقد ورشة العمل خلال الفترة 16-17/5/2009 وسيتبع الورشة عقد اجتماع للجنة التخطيط العامة لبيان إمكانية نقل هذه الخبرات في التكنولوجيات الحديثة لكافة دول المشروع.

(7) اللجنة التوجيهية:

- تم تشكيل لجنة توجيهية للمشروع تضم الإدارات العليا في المؤسسات والشركات المعنية بالربط الكهربائي في الدول المترابطة حاليا ضمن مجموعة الربط الثماني وهي (مصر ، الأردن ، سوريا ، ليبيا ، لبنان) حيث تقوم هذه اللجنة بمناقشة ومتابعة الأمور المتعلقة بتقوية وتدعيم الربط الكهربائي بين الدول المترابطة وتفعيل تبادل الطاقة الكهربائية بين الدول ومناقشة الأمور التشغيلية التي تخص الدول المترابطة حاليا.
- تم عقد الاجتماع الأول للجنة في القاهرة خلال الفترة 28-29/5/2008 ،

(8) انضمام فلسطين إلى مشروع الربط الكهربائي السباعي:

- قام الجانب الفلسطيني باستكمال كافة المتطلبات القانونية والفنية اللازمة للانضمام لمشروع الربط الكهربائي السباعي.
- قرر أصحاب المعالي الوزراء الموافقة خلال الاجتماع الوزاري الاخير المنعقد في عمان بتاريخ 2008/10/27 الموافقة على انضمام فلسطين بشكل رسمي إلى مشروع الربط الكهربائي السباعي ليصبح بذلك مشروع الربط الكهربائي الثماني.
- قام أصحاب المعالي الوزراء في الدول الأعضاء في المشروع بالتوقيع على الملحق الخاص بانضمام فلسطين إلى اتفاقية التبادل العامة (GTA) الخاصة بمشروع الربط الكهربائي السباعي، كما قام المدراء العامون بالتوقيع على الملحق الخاص بانضمام فلسطين إلى اتفاقية الربط العامة (GIA).
- اعتباراً من الاجتماع الوزاري القادم والمقرر عقده في بيروت خلال النصف الثاني من عام 2009، سيتم دعوة الأمانة العامة لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء، والأمين العام للربط المغربي ومدير عام هيئة الربط الخليجي، وأمين عام الاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء، وممثل عن الـ مجموعة UCTE ، وذلك بصفة مراقب لحضور اجتماعي اللجنة الوزارية والفنية لمشروع الربط الثماني.

ثانياً: مشروع الربط الكهربائي لدول المغرب العربي:

من المتوقع إعادة تجربة تشغيل الربط الليبي - التونسي في النصف الثاني من 2009، بعد التأكد من استكمال كافة المتطلبات الفنية اللازمة لضمان نجاح هذه التجربة. حيث أن نجاح هذه التجربة يعني ربط مجموعة الدول في الربط الكهربائي الثماني بدول المغرب العربي المرتبطة بمجموعة الـ UCTE .

أما أحدث المستجدات في مشروعات الربط الكهربائي لدول المغرب العربي فهي كالتالي :

خط الربط	الموعد المتوقع لتشغيل المشروع
الربط الكهربائي الجزائري - المغربي 400 ك.ف	المشروع جاهز من الجانب الجزائري ومن

المقرر أن يشغل الربط على جهد 400 في يوم 18 مايو 2009.

سيتم إعادة تجربة تشغيل الربط خلال شهر أكتوبر/ تشرين الثاني 2009

المشروع جاهز من الجانب الجزائري لأنه ضمن تقوية الشبكة الداخلية المشغلة بجهد 400 ك.ف. منذ 2008، والأعمال جارية لتقويتها بمحطات وخطوط أخرى سيتم تشغيلها جزئياً خلال الفترة 2009-2012.

الأعمال جارية في الجزائر لتقوية الشبكة الداخلية بجهد 400 ك.ف. والتي ستصل إلى الجنوب الشرقي في عام 2012 لتسهل إنجاز خط الربط بين الجزائر وليبيا بجهد 400 ك.ف.

الربط الكهربائي الليبي - التونسي 220 ك.ف

الربط الكهربائي الجزائري - التونسي 400 ك.ف

الربط الكهربائي الجزائري - الليبي 400 ك.ف

ثالثاً: مشروع الربط لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

(1) سير عمل المرحلة الأولى لمشروع الربط الكهربائي الخليجي ونسب الإنجاز:

شارف تنفيذ العمل بعقود المرحلة الأولى على الانتهاء، وحسب الخطة الموضوعية، فقد بدأت خطوات التشغيل الابتدائي لشبكات الربط بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت، كما بدأت تشغيل محطة النقل الرئيسية جهد 400 كيلو فولت التابعة للهيئة في مملكة البحرين ومن المتوقع التشغيل الأولي لخط الربط الكهربائي الذي يوصل شبكة الربط مع مملكة البحرين بتاريخ 9 يونيو 2009، وبذلك فإن الهيئة تتوقع استكمال جميع عناصر الشبكة للمرحلة الأولى قبل منتصف الشهر القادم (منتصف يونيو 2009) وأن الهيئة تكون جاهزة للتشغيل كامل الشبكة للمرحلة الأولى على النحو الترامني وبدء خطوات تبادل تجارة الطاقة بين دول المرحلة الأولى قبل بدأ صيف هذا العام.

(2) بدء تنفيذ عناصر شبكة الربط مع دولة الإمارات العربية المتحدة (المرحلة

الثالثة):

قررت دولة الإمارات العربية المتحدة في العام الماضي الدخول في المرحلة

الحالية للربط مع دول المرحلة الأولى، وقامت بسداد أولى دفعاتها من مساهماتها في مايو 2008م، وبناءً على ذلك فقد قامت هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون بطرح مناقصات الأعمال المتعلقة بربط دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول المرحلة الأولى وتم بالفعل ترسية الأعمال المتعلقة بمد الخط الهوائي (الجزء السادس) الواصل بين محطة السلع بدولة الإمارات العربية المتحدة ومحطة سلوى بالمملكة العربية السعودية، بغرض ربط شبكة كهرباء دولة الإمارات العربية المتحدة بالشبكة الرئيسية للهيئة، وبلغت نسبة العمل به حوالي (19%) بنهاية أبريل 2009م.

كما تقوم الهيئة في المرحلة الحالية بتقييم خيارات ترسية محطة النقل الرئيسية بمنطقة السلع والذي من المتوقع الانتهاء من تشييده في شهر مارس من عام 2011م، وبناءً عليه فإنه من المتوقع ربط شبكة دولة الإمارات مع شبكة دول المرحلة الأولى مع بداية الربع الثاني من عام 2011م.

(3) اتفاقيات الربط الكهربائي:

أقرت لجنة التعاون الكهربائي والمائي لدول مجلس التعاون في اجتماعها الحادي والعشرين، الذي عقد بتاريخ 5 نوفمبر 2008 بدولة قطر مبادئ وأسس الاتفاقية العامة للربط الكهربائي، ووقع معالي الوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء في دول المجلس هذه الاتفاقية في منتصف شهر مارس 2009. والدول التي وقعت على الاتفاقية هي المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، دولة قطر، دولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة. وبذلك فقد دخلت الاتفاقية العامة للربط حيز التنفيذ بتاريخ 23 مارس 2009م، وتقوم الهيئة في الوقت الحالي ببدء جهود متواصلة لإتمام الوثيقة النهائية المتعلقة باتفاقية تبادل وتجارة الطاقة، وتحدد هذه الاتفاقية أسس تبادل وتجارة الطاقة والمعايير الفنية الواجب إتباعها وتطبيقها لاستيفاء متطلبات الربط الكهربائي الخليجي، كما أنه من المتوقع توقيع اتفاقية تبادل تجارة الطاقة من قبل هيئات ومؤسسات الكهرباء في دول مجلس التعاون بتاريخ 10 يونيو 2009م.

كما تواصل الهيئة في الوقت الحاضر جهودها لعمل ثلاث لجان مطلوبة ضمن آليات اتفاقية الربط الكهربائي الخليجي، وهذه اللجان هي:

- اللجنة الاستشارية والتنظيمية: حيث قامت الهيئة بمخاطبة الأمانة العامة لمجلس التعاون للتنسيق مع السادة معالي الوزراء لتسمية ممثلي الدول في هذه اللجنة.
- لجنة التخطيط: وقد قدمت الهيئة لائحة بمهام ومسؤولية وهيكله هذه اللجنة ضمن خطاب وجهته إلى هيئات ومؤسسات الكهرباء بدول المجلس بتاريخ 30 أبريل 2009م.
- لجنة التشغيل: حيث قدمت الهيئة لائحة بمهام ومسؤولية وهيكله هذه اللجنة ضمن خطاب وجهته إلى هيئات ومؤسسات الكهرباء بدول المجلس بتاريخ 30 أبريل 2009م.

رابعاً: الربط الكهربائي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية:

(1) مكونات المشروع:

- إنشاء خط ربط 400 ك.ف بطول 416 كم، 316 كم في الأراضي اليمنية و100 كم في الأراضي السعودية بين محطة تحويل بني حشيش في اليمن ومحطة تحويل كودمي في السعودية بتكلفة تقديرية إجمالية (243) مليون دولار.
- إنشاء محطة (Back to Back Station) 250 ميجاوات في الأراضي السعودية كمرحلة أولى بتكلفة تقديرية إجمالية (169) مليون دولار.

(2) مراحل تنفيذ المشروع:

أ- المرحلة الأولى:

- إنشاء خط ربط كهربائي 400 ك.ف (Double Circuit AC) بين محطة بني حشيش في اليمن ومحطة تحويل كودمي في السعودية.
- إنشاء محطة (Back to Back Station) بقدرة 250 ميجاوات في محطة كودمي في السعودية.
- مخطط الانتهاء من المرحلة الأولى وفقاً للدراسة في عام 2009 م وبالتكلفة التقديرية المذكورة وذلك بالتزامن مع دخول محطة مأرب الغازية بالمرحلتين الأولى والثانية.

ب- المرحلة الثانية:

- توسعة محطة (Back to Back Station) في السعودية بإضافة 250 ميغاوات لتصبح القدرة الاستيعابية للمحطة وخط الربط 500 ميغاوات وذلك بحلول عام 2013 م والتي سوف تتزامن مع دخول محطة توليد معبر في اليمن.
- إنشاء خط 400 ك.ف بطول 70 كم بين محطة معبر ومحطة تحويل بني حشيش في اليمن.

ج- المرحلة الثالثة:

- توسعة محطة تبادل الطاقة في السعودية بإضافة 250 ميغاوات لتصبح القدرة الاستيعابية 750 ميغاوات وذلك بحلول عام 2020م.
- إنشاء خط 400 ك.ف بين الطور ومحطة رأس كتنيب أوباجل في اليمن.
- لاستكمال المرحلة الثالثة أوصت الدراسة وصول خط أنبوب الغاز الى منطقة الحديدية (رأس كتنيب) وذلك للاستفادة القصوى من الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية.

(3) الجدوى الاقتصادية:

- خلصت الدراسة بأن هناك جدوى اقتصادية كبيرة للمشروع، وأن التكلفة التقديرية لإنشاء المرحلة الأولى سوف تستعاض خلال 7 سنوات من بدء التشغيل، بالإضافة إلى إمكانية ربط المناطق الشمالية في اليمن.

(4) الجدوى الفنية:

- خلصت الدراسة بأن هناك جدوى فنية في حال تم الربط الكهربائي بين المنظومتين وذلك برفع الاستقرار الفني وتحسين الجهود وخلق مرونة في التشغيل والصيانة لشبكات الكهرباء في البلدين الشقيقين.

- تم اختيار نقطتي الربط بين البلدين (محطة تحويل بني حشيش في اليمن وذلك لقربها من مركز الأحمال، ومحطة تحويل كودمي في السعودية وذلك لقربها من الحدود اليمنية السعودية).
- تم تحديد مسار خط الربط الذي روعي فيه إمكانية ربط المناطق الشمالية لليمن بالشبكة السعودية، كما أخذت الدراسة بعين الاعتبار وسائل الحماية الفنية والتشغيلية للمنظومتين في حال حدوث خلل فني طارئ أو في الظروف الطبيعية للتشغيل.

(5) الوضع الحالي للمشروع:

- نظراً لعدم الانتهاء من تنفيذ مشروع محطة مأرب الغازية بقدرة 340 ميغاوات لم يتم حتى الآن البدء في الإجراءات اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع وفقاً للدراسة علماً أنه يتوقع أن يتم انجاز مشروع محطة مأرب في منتصف العام الحالي (2009).
- وفيما يتعلق بمشروع محطة مأرب الغازية المرحلة الثانية بقدرة 400 ميغاوات فقد تم انجاز التأهيل المسبق للشركات العالمية المتقدمة للمناقصة.

خامساً: الربط الكهربائي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية

تتصف الشبكتان الكهربائيتان السعودية والمصرية بأنهما من أكبر الشبكات الكهربائية في الوطن العربي ويشترك كل من البلدين في منظومات للربط الكهربائي الإقليمي للدول المجاورة له، ونظراً للوضع الجغرافي المتميز لكل منهما، فإن ربط شبكتي البلدين سوف يعمل على تحقيق أهم خطوة في الربط العربي الشامل وهي ربط مجموعات الربط الخليجي والثماني والمغربي في شبكة واحدة من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، والاندماج مع الشبكة الأوروبية المرتبطة حالياً مع المغرب عبر أسبانيا.

الملامح الرئيسية للمشروع:

- القدرة التي يمكن تبادلها بين الشبكتين حوالي 3000 ميغاوات.
- يمكن تنفيذ المشروع على مرحلتين:
- الأولى : بقدرة 1500 ميغاوات في عام 2013 م بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي 1090 مليون دولار.
- الثانية : بقدرة 1500 ميغاوات في عام 2015 م بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي

415 مليون دولار.

- سوف يكون الربط بين شبكتي البلدين من خلال خط كهربائي تيار مستمر ثنائي القطبية جهد +/- 500 ك.ف بطول حوالي 1345 كيلو متر منها حوالي 450 كيلومتر في الأراضي المصرية، وحوالي 895 كيلومتر في الأراضي السعودية، بالإضافة إلى حوالي 25 كيلومتر كابل بحري لعبور خليج العقبة (جزء مشترك) بمسار إجمالي يبلغ حوالي 1370 كيلومتر.

- تبلغ التكاليف الاستثمارية الكلية للمشروع حوالي 1505 مليون دولار أمريكي، يتحمل الجانب المصري منها حوالي 565 مليون دولار، والجانب السعودي حوالي 940 مليون دولار.

وانسجاماً مع قرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت في 19-20 يناير 2009؛ قام الجانبان بتاريخ 2009/2/12 بطرح مناقصة خدمات استشارية على قائمة مختصرة من الاستشاريين العالميين لإعداد وثائق ومستندات (RFPs) مناقصات تنفيذ المشروع التي تتضمن ما يلي: -

(أ) محطات التحويل ذات التيار المتردد / المستمر Converter Station جهد + 500 ك.ف.

1. محطة محولات بدر (جمهورية مصر العربية بقدرة 3000 ميغاوات)

2. محطة محولات شرق المدينة المنورة (المملكة العربية السعودية بقدرة 3000 ميغاوات).

3. محطة محولات تبوك (المملكة العربية السعودية بقدرة 1500 ميغاوات).

(ب) خطوط الربط الهوائية ذات التيار المستمر DC Links ثنائية القطبية جهد +500 ك.ف. بطول إجمالي حوالي 1500 كم في البلدين.

(ج) كابل بحري تيار مستمر جهد + 500 ك.ف. (جزء مشترك لعبور خليج العقبة بطول حوالي 25 كم) (مشروع اختياري) في حالة تعذر إمكانية تنفيذ الخط الهوائي المذكور بالبند (ب) بعاليه.

تم استلام العروض المقدمة للخدمات الاستشارية بتاريخ 2009/4/29 التي تم طرحها بين القائمة المختصرة للقيام بإعداد مستندات الطرح لمناقصة تنفيذ المشروع ويتم حالياً

إجراء التحليل الفني ومن ثم المالي للعروض من قبل الجانبين.

يغطي نطاق الأعمال للخدمات الاستشارية المطلوبة لهذه المشاريع المهام التالية:

1- اختبار مسار خطوط الربط ويتضمن ذلك:

- 1-1 مسح المنطقة المقترح مرور خطوط الربط بها واختيار المسار الأمثل منها فنياً واقتصادياً، ويشمل ذلك مواقع المحطات الجديدة ونهايات الخطوط.
- 2-1 إجراء دراسة جدوى تفصيلية لبدائل مسارات الربط المقترحة لعبور خليج العقبة.
- 3-1 إعداد المواصفات والرسومات وجداول الكميات لخطوط الربط المقترحة للمشروع.

2- الدراسات الفنية والتصميمية لمعدات نظام الربط الكهربائي بين البلدين باستخدام التيار المستمر ويتضمن ذلك:

- 1-2 الدراسات الإستاتيكية والديناميكية لنظام الربط الكهربائي للبلدين مع تحديد متطلبات القدرة غير الفعالة لكل محطة تحويل تيار متردد مستمر تحت الظروف التشغيلية المختلفة التي تغطي مدى القدرة المنقولة بين البلدين (من صفر إلى + 3000 م.وات)، أخذاً في الاعتبار أداء معوضات القدرة غير الفعالة SVC من الناحية الديناميكية، بالإضافة إلى تحديد مقدرة نظام الربط بالتيار المستمر على زيادة التحميل في حالات التشغيل العادية والاضطرارية.
- 2-2 دراسات وقياسات التوافقيات.
- 3-2 دراسات الموجات الكهرومغناطيسية العابرة للتيار المستمر، والأخرى المتعلقة بتنسيق العزل الكهربائي لمعدات المشروع، ودراسات الفتح والغلق وتيارات القصر... الخ، لتحديد استراتيجيات التحكم في تشغيل المشروع.
- 4-2 إعداد التصميم المبدئي لمحطات تحويل التيار في وجود معيار N-1، مع تحديد التركيبة المثلى للمرشحات وتصميمها طبقاً للمواصفات القياسية لمرشحات التوافقيات الموصى بها في IEC & IEEE أو أي مواصفات قياسية أخرى أفضل منها.

3- إعداد مستندات طرح مناقصات مشاريع الربط المصري - السعودي

بناء على البندين (1)، (2) أعلاه، يقوم الاستشاري بإعداد مستندات طرح مناقصات مشاريع الربط بين شبكتي البلدين على الجهد + 500 ك.ف. / تيار مستمر ويشمل ذلك المواصفات والرسومات وجداول الكميات الخاصة بكل ما

يتعلق بمشاريع الربط من أعمال المدني والوقاية والتحكم والاتصالات والأنظمة الميكانيكية والكهربائية ونظم التبريد وتتابع المعلومات ومتطلبات الربط بين نظامي التيار المتردد والمستمر بين شبكتي البلدين .. الخ، أخذاً في الاعتبار الظروف المناخية والاعتبارات البيئية والمواصفات القياسية المطبقة في البلدين، كما يشمل هذا البند أيضاً إجراء تدريب متخصص في البلدين بالمثل كما في البند رقم (2) أعلاه.

4- إعداد اتفاقيات مشروع الربط أخذاً في الاعتبار اتفاقيات كل من مشروع الربط الثماني والربط الخليجي، ويشمل ذلك:

1-4	اتفاقية نظام التوصيل واستخدام	Connection and use of System Agreement (CUSA)
2- 4	الاتفاقية التجارية	Trading Agreement (TA)
3-4	الاتفاقية العامة	General Agreement (GA)
4-4	اتفاقية فلسفة نظام التحكم	System Control Philosophy) (SCPA)
5-4	اتفاقية تشغيل الربط	Interconnection Operation Agreement (IOA)

5- بدائل تمويل المشروع

- ويشمل ذلك قيام الاستشاري بعمل مسح لبدائل التمويل الممكنة للمشروع وبدائل التمويل الموصى بها والتي تناسب الطرفين.
- كما اشتمل نطاق العمل الذي تم إعداده من قبل فريق العمل المشترك على المتطلبات العامة التي ستطرح على الاستشاريين الذين سيتم دعوتهم للتقدم بعروضهم لإجراء الخدمات الاستشارية المطلوبة لهذه المرحلة من المشروع، والبرنامج الزمني لتنفيذ الخدمات الاستشارية المطلوبة ومدته عشرة أشهر من تاريخ توقيع عقد الخدمات الاستشارية المذكورة، والتي تم الاتفاق بين الجانبين على تمويل تكاليف هذه المناقصة مناصفة بينهما.

الجدير بالذكر، إن آخر موعد لتلقى عروض مناقصة الخدمات الاستشارية بعاليه هو 2009/4/12 ليبدأ بعدها مباشرة إجراءات التحليل الفني ثم المالي لتحديد العرض الأنسب فنياً ومالياً، ومن ثم الترسية عليه لبدء العمل في إعداد وثائق ومستندات

مناقصات تنفيذ المشروع.

سادساً: مشروع الربط الكهربائي لدول النيل الشرقي (مصر – السودان- إثيوبيا)
عقد الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية، والسادس للجنة التوجيهية لمشروع
تجارة الطاقة لدول حوض النيل الشرقي خلال الفترة من 3/31 – 2008/4/3 لاختيار
نظام خط الربط بين الدول الثلاث وقد تم فيها الاتفاق على اختيار نظام خط ربط AC/
DC MIX الذي يسمح بتصدير 3200 م.و من إثيوبيا منها 2000 م.و لمصر ،
1200 م.و للسودان وبذلك يكون قد تم الانتهاء من المرحلة الأولى للدراسة تمهيداً لبدء
المرحلة الثانية الخاصة بالدراسة التفصيلية لجدوى الربط والتأثيرات البيئية
والاجتماعية للمشروع.

بانتهاء المرحلة الثانية من الدراسة والمتوقع لها أواخر 2008 سيكون قد تم
الانتهاء من دراسة جدوى الربط بين الدول الثلاث شاملاً الربط الكهربائي المصري
السوداني. وقد اطلعت اللجنة على الخطوات التنفيذية التي يتخذها الجانب السوداني
 لتنفيذ خط الربط الكهربائي مع إثيوبيا في إطار مشروعات الطاقة بدول حوض النيل
الشرقي.

جهاز الربط الكهربائي لدول شرق أفريقيا:

- تصحيح مسمى جهاز الربط الكهربائي لدول شرق أفريقيا إلى وعاء الطاقة
لدول شرق أفريقيا EAPP
- تم إنشاء وعاء الطاقة وانضمت إليه 7 دول وهي (جمهورية السودان –
جمهورية مصر العربية – إثيوبيا – كينيا – بوروندي – رواندا – الكونغو
الديمقراطية) ومن المنتظر انضمام 4 دول أخرى هي (أوغندا – تنزانيا –
جيبوتي – الصومال).